فصول من تاريخ العصور الوسطى

النظم والطرق التجارية

بين الشرق والغرب قبل الحروب الصليبية

بقلم د. التلمي

ان الحملات الصليبية المتحمسة التي انقضت على بلاد الشام أواخر القرن الحادي عشر قد سببت في هاتيك البلاد حركة تجارية مهمة . ففي سنة ١٠٩٧ نقلت اثنتا عشرة سفينة حربية من جنوة عدداً كبيراً من وجهاء النصارى ومحاربيهم ليناصروا الحركة الصليبية في نواحي انطاكية ثم تبعتها سفن أخرى مشحونة بالأسلحة والذخيرة وصادف ان وصلت الى مرفأ يافا سفينتان من هذه السفن فأنزلت أسلحتها وذخيرتها الى البر ثم نقلها الصليبيون الى جبال القدس واستخدموها في حصارهم لتلك المدينة المقدسة

ولقد كان من عادة الصليبيين ان يكافئوا رجال هذه السفن مكافآت مختلفة من أهمها منحهم قطعاً من الأراضي في قرى الشرق التي دخلت في حكمهم لبنشيء أولئك الرجال عليها مبانيَ ومخازن لحفظ أمتعتهم وهذه المباني التجارية وبيعها . وهكذا شرع في تأسيس مستعمرات طليانية في العراق السورية . فتجار جنوة كانوا قد ساعدوا بلدوين على امتلاك رسوف وقيسارية وعكا فكافأهم هذا بأن منحهم تلك الأراضي فملكوها وملك واردات الجمارك بعكا وسمح لهم باستيراد البضائع الى العراق السورية دون ان يدفعوا ضرائب جمركية . وقد تمشى هذا الامتياز الذي نالته تجارة جنوة على حساب كنيسة القيامة بالقدس تخلد له . وقد ساعد تجارة مدينة جنوة كثيراً في تأليف امارة طرابلس الافلانية أيام ريموند صاحب طلوشة وحفائده من بعده

وساهم البنادقة في الاستيلاء على مدينة صور وقدموا قرضاً للصليبيين سنة ١١٢٤ وكانوا بحاجة شديدة اليها

ولم تتأخر مدينة برسيليا في تقديم المساعدة للصليبيين والدفاع عنهم وذلك إما بتقديم الذخائر والأسلحة الضرورية وإما بمنح القروض فنالت مقابل ذلك حق الاعفاء من الضرائب الجمركية وامتلاك أحياء خاصة في بيت المقدس وفي سائر الثغور السورية

ويجب ان يضاف الى الامتيازات التي كانت تمنح للطليان حق امتلاك أراضٍ زراعية واسعة

في الريف السوري على ان يزرعها فلاحون سوريون تحت اشراف زعماء منهم وكان يدعى الواحد منهم بالرئيس . ولم يكن لمالك الطلياني الاقطاعي يعنى باستغلال تلك الأراضي الزراعية بل كان عليه ان يسلف المزارعين بذوراً . ان واجب توزيع فاذا ما حل موسم الحصاد يأخذ المالك الطلياني تلث المحصول او ربعه ويترك الباقي للفلاح . وهذا بدوره كان يشترط عليه ان يقدم له في الأعياد النصرانية دجاجة واحدة او عشر بيضات او نصف قرص من الجبن عن كل فدان من أراضيه المزروعة وعليه أيضاً ان يقدم نفسه ومواشيه للقيام بخدمات اقطاعية أخرى اضافية لمالك الارض الطلياني ولاسيما في أيام الحرب

***

ومن الأمور التي استوقفت الأنظار كثيراً وأدت الى مشاحنات كثيرة بين الصليبيين ما كان يمد اليه بعض البحارة الفرنج من تهريب الأسلحة الى الأمراء المسلمين فان هذا التهريب كان يغضب رجال الحكومة اللاتينية ويحملهم في كثير من الاحوال على اتخاذ تدابير قاسية لمنع ذلك التهريب . وحينما استفحل الأمر وضعت الحكومة الصليبية اللاتينية تشريعاً خاصاً جاء فيه ان كل من يبيع خصوم الصليبيين حديداً او اسلحة او خشباً لبناء السفن او سفناً جاهزة للسفر وان كل من يشتغل لحساب المسلمين ولمصلحتهم اما بصفة ربان سفينة او بحري يعاقب بالحرمان من الكنيسة وتصادر املاكه وتسلب حريته الشخصية فاذا وقع اسيراً في قبضة نصراني حق لهذا ان يعتبره رقيقاً يباع ويشترى . على ان صرامة هذا التشريع لم تحل دون الاستمرار في تهريب الاسلحة وسائر المواد الضرورية للحرب الى معسكرات المسلمين حتى انه اعترف بهذا التهريب وصرح به ونص على وجوب السماح به في معاهدة عقدت بين سلطان مصر وجمهورية بيزا الطلياني وقد كان المسلمون يبرأون بهذه التشريعات والتشريعات الصليبية ويواصلون شراء ما كان يعرضه عليهم المهربون الفرنج من الاسلحة والذخائر ليستخدموها ضد الفرنج في ساحات القتال

وحين بدأ الزحف المغولي على الديار السورية خلال القرن الثالث عشر فتحت طرق جديدة للتجارة لم تعرف من قبل ومع ان الطرق البرية كانت طويلة ومرهقة فان اتساعها قد ذللت بعض التذليل بانشاء محطات للاستراحة في مراحل مختلفة منها . ومن أهم هذه المحطات مدينة تبريز الايرانية التي اصبحت مركزاً مهماً للتجارة وكانت البضائع تنقل اليها من مرفأ أياس الواقع على خليج الاسكندرونة الخاضع حينئذ لامارة ارمينيا الصغرى . ولقد راجت الحركة التجارية في أياس خلال القرن الثالث عشر لان البابا ظل يصدر الأمر تلو الأمر لمنع الفرنج من التعامل مع تجار المراقىء الاسلامية فانشىء خط بحري جديد بين مرفأي انطاكية وياس مارًّا بجزيرة قبرص

فأخذ عرب سوريا يأتون الى ايام بمقادير عظيمة من البضائع أهم الفعل الذي كانوا يزرعونهُ في وادي العاصي فيزكو فيه . وظلَّت الحال كذلك حتى وقعت الحرب بين ممالك مصر وامارة ارمينيا الصغرى المسيحية فهاجمت اساطيل مصر مرفأ ايام مراراً الى أن امتلكه الملك الناصر محمود سنة ١٣٤٣ فانقطع عنهُ تجار الفرنج وفقدت مزينه كرسيَّ مسيحي

***

وابتداء من القرن الرابع عشر اشتد ساعد الاتراك العثمانيين في آسيا الصغرى وأخذوا يستولون على بلاد الامبراطورية الرومية الواحدة تلو الاخرى فاضطر التجار الفرنج ان يهملوا الطرق التجارية البرية المتقدم ذكرها وان يعودوا الى الاتجار مع سوريا ومصر فانتعشت الحركة فيهما وعاد النشاط التجاري الى سالف عهدهما وظلَّ الامر كذلك حتى ايام اكتشاف الطرق البحرية الى ديار الهند فصارت السفن تغدو وتروح بين الشرق والغرب عن طريق رأس الرجاء الصالح

واكبر وأهم مرفأ مصري هو الاسكندرية . على ان دمياط كانت أيضاً تتمتع بشهرة تجارية واسعة ولا سيما في بيع السكر فلقد كانت تجارتهُ رائجة بسبب قصب السكر الذي كان يزكو في دلتا النيل . ولقد كانت السفن التجارية تغدو وتروح بين الاسكندرية وسائر المدن المصرية الاخرى حينما كانت هذه المدينة متصلة بالنيل بترعتها الشهيرة . ولقد أصلح الملك الناصر محمود هذه الترعة ونظفها من الرمال التي كادت تسدها سنة ١٣١٠ وظلت صالحة للملاحة نحو خمسة وعشرين عاماً ثم اهمل أمر مرافئها وتنظيفها فامتلأت بالرمال حتى غدت غير صالحة للملاحة الاَّ في أيام فيضان النيل أي من (يونيو) الى اوائل اكتوبر من كل سنة وقد ظلت الحال كذلك في تلك الترعة واستفحل إهمالها حينما دخلت مصر تحت الحكم العثماني فتراكمت الرمال فيها وتعذر سير السفن فيها ثلاثة عصور فلما انتشل المصلح الكبير محمد علي القطر المصري من خموله وبدأ فيه عهد النهضة الاقتصادية نالت ترعة الاسكندرية نصيبها من العمران وعادت الى سابق عهدها من النشاط والحركة التجارية ولم تكن البلاد المصرية خلال القرون الوسطى تصنع كل ما تحتاج اليه فكانت تسد حاجتها بوساطة التجارة . فخشب الجهز والنخل لا يصلح البتة للتخشيب وصنع الأثاث فكان المصريون يستوردون الخشب الجيد من جزيرتي قبرص وكريت ومن مرفأ اضاليا الواقع على شاطىء آسيا الصغرى الجنوبي وكانوا يستوردونه ايضاً من اوربا رغم المنع البابوي . أما المعادن الثمينة والمفيدة والفرو والصوف فكان يؤتى بها في مقادير عظيمة وبما ان القطر المصري فقير بالنباتات الزيتية ولا يزرع فيه الاَّ النسمم جيء بالزيتون اليه من سوريا ومن البلاد الاوربية

وعدا كل ما تقدم فان التاجر المصري كان يستورد الوقود والصلب والزيت والقار والجوز والبندق والعسل والأشنه والفصيات والقلور . وقد سمت شهاتم خاصة بهذه التجارة فكان يؤخذ عشرة في المائة ضريبة جمارك ثم يسمح للتاجر بنقل بضاعته الى مخزنه أو بيعها في دائرة الجمرك حيث يشرف موظفان كبيران على عملية البيع هذه فالموظف الأول هو ترجمان بين التاجرين الاجنبي والمصري والثاني فكان يقوم بوظيفة الدلال وكان عددهم يزيد وينقص وفقاً لاشتداد الحركة التجارية وركودها وقد كان من المقرر بين التجار أن البيع يكون باتما اذا عقده البائع والمشتري بحضور الدلال وترجمان وبعض الشهود . وقد أبت الحكومة أن تسهل كل التجار أعمالهم فسمحت بانشاء مستودعات لحفظ البضائع التي تكون قيد البيع وقد كان لكل أمة منها بلاشك تجارية بالقطر المصري مخازن من هذا النوع وكانت دائرة الجمارك تتعهد بالمحافظة على تلك المخازن . وعدا ما تقدم كان هناك كلاء تجارة في المرفأ المصري وظيفتهم تسهيل مصالح التجار والمحافظة على حقوق مواطنيهم منهم وهم الذين يرشدون مواطنيهم التجار الى دقائق الطريقة الجمركية المصرية

وبعد ظهور الدولة البيانية بقوتها المعروفة وتغير بعض الطرق التجارية البرية كما تقدم القول بدأت منزلة بيروت التجارية تظهر وتنمو رويداً رويداً وهي ميناء سوريا الوسطى بما فيها مدينة دمشق وفيها مرفأ محفوظ من رياح البحر الشديد وعواصفه . وفي القرن الخامس عشر كانت البندقية ترسل أساطيلها التجارية الى بيروت والى طرابلس وهذه الاخيرة انتشت كثيراً بسبب انسداد مرفأ اللاذقية بالرمال وتعذر رسو السفن الكبيرة فيه وقد حذت حذو البندقية سائر المرافىء الطلبانية وصقلية ومرسيليا وهكذا نشأت حركة تجارية اقليمية بين شرق البحر المتوسط وغربه بعد ان كانت عالمية بسبب اكتشاف الطرق البحرية التي قام بها مغامرون بحريون من البرتغاليين أواخر القرون الوسطى

***

ولقد ألفت الطبقات البورجوازية أواخر القرن الحادي عشر في بعض العواصم الطلبانية مجالس بلدية تحت رآسة أشخاص من الأعيان تسمى الواحد منهم باسم قنصل وذلك احياء لذكرى هذا اللقب الذي كان لصاحبه شأن كبير في التاريخ الروماني أيام ازدهار الامبراطورية وعظمتها ولقد وجد هؤلاء القناصل في مدينة بيزا منذ سنة ١٠٨٧ وفي مدينة جنوة اعتباراً من سنة ١٠٩٨

وحين أنشأ الفرنج امبراطوريتهم اللاتينية الاقطاعية في الشطوط السورية جاءت جاليات طلبانية وفرنسية وسكنت مدن تلك الشطوط وأخذت تتمتع بامتيازات خاصة نالتها من تلك الامارات

نقاء خدمات كثيرة قدمتها لهنّ ومن أجل تلك الامتيازات امتلاك أجنبية برمتها في المدينة منحة واقامة موظفين منهم لبلدانهم في أنحاء الخابية يحافظون على الامتيازات الممنوحة . وكان هؤلاء الموظفون يدعون قناصل ثم أطلق على القناصل في سنة ١١٧٩ ق.م. رئيس الجالية الغربية بمكا يدعى قنصلاً وبعد قليل أحبّ التجار ان يلحوا شيئاً جانبهم بسوريا وجودها فنجحوا لتحقيق هذه الغاية مقيماً عاماً لهم وهو في مرتبة قنصل عام جعلوا مركزه عكا . وقام بالعمل نفسه حاليات جزره صيدا قنصلين لا واحداً على ان يوحد أعمالها ويحافظ على اسم فيكونت مع لقب القنصل الجديد . وعلى أثر ذلك صيدا جمهورية بيزا ثلاثة قناصل سنة ١١٩٢ للنظر في شؤون أفراد جاليتها بسوريا . وفي سنة ١٢٤٨ عدلت تلك الجمهورية عن تعيين ثلاثة قناصل واكتفت بقنصل واحد جعلت محل اقامته عكا وهكذا أقامت مدن فورنسة وناپولي ومرسيليا قناصل في عكا وصور والاسكندرية وأقامت مدينة موتپيليه قناصل في كل من الاسكندرية وعكا وطرابلس وفرس . وقد نالت رهبنة الاسبتارية لمدن الآخر الذكر فأقامت وكلاء لها في كل من الاسكندرية ودمياط والقدس والرملة . وكان لأهل قطلونية قنصل عام في عكا . وكلاء في كل من بيروت ودمشق وفيافغوسطة الغربية

***

كان لهؤلاء الوكلاء حالات خاصة في أيام المماليك فكان لادارة الجمارك فنادق تجارية خاصة يحق للتجار الأجانب نزلت فيها وحفظ بضائعهم وكان للبنادقة كنيسة وحمام في الاسكندرية وقد منح لهم بتعاطي المسكرات وبيعها في بلاد الصادق وكان المالك العادل الأول يستقبل القناصل عشر مرات في السنة الواحدة وكان يحق لكل قنصل خلال هذه المقابلة أن يرفع شكاوى جاليته وامتيازاتها . وكان المماليك يمنحون وكلاء الدول الاجنبية منحة سنوية تقدر بما مائتا دوكة تؤخذ من واردات الجمارك ، ينقص عليها وعلى كيفية دفعها في المعاهدات التي كانت تعقد بين مصر وسائر الدول والجمهوريات الأجنبية رغم ان مبدأها ينافي مع استقلال الدولة الأجنبية . ومن السهل جداً أن يفهم أن هذه الحالة كانت سبباً في جعل وكلاء الدول الأجنبية في متناول الحكومة المصرية ففي كثير من الأحوال كانت هذه تعتبرهم رهائن عندها ومسؤولين عن كل عمل عدائي تقوم به دولتهم تجاه مصر وقد يتقاضى الامر بين الطرفين فيأمر السلطان بحبس الوكيل وضربه أو قتله عند اشتداد الخلاف وهكذا ظل امر القناصل والوكلاء الى أن وضعت مبادىء الحقوق الدولية ففصّلت الأعمال والواجبات التي يضطلع بها القنصل في البلاد الاجنبية

فلسطين ر . الشيخ